أهم الأمراض الاجتماعية

فى العصر الحديث

لا ينسى أى باحث فى الأمراض الاجتماعية فى العصر الحديث أن مصر بلاد زراعية وأن ثمانية أعشار السكان من الفلاحين يعملون فى الأرض لأنها مصدر رزقهم الأوحد ، ونتيجة هذه الحقيقة الاجتماعية هى أن كبرى طبقات الشعب هى الفلاحون وهم بإجماع آراء الباحثين يعانون فقرا مدقعا مريعا . وقد بذلت الحكومة جهودا كبيرة فى تحسين أحوالهم وإصلاح حياتهم وعلاج أمراضهم . ولكن الأسباب المتراكمة من أجيال طويلة لا تخضع للعلاج السريع ، ولا تثمر الثمرة المطلوبة فى وقت قصير . وهذا أقوى عذر حيال الشكاوى المتكررة . فإن محصول الأرض فى حاجة إلى الزيادة ، ولا العلل الصحية تجد ما يقى منها ويمنعها عن مهاجمة الفلاح لأنه لا يجد من الوسائل الصحية ما يحميه من شر الأمراض المتوطنة والدخيلة ، وكذلك معظمهم محرومون من التعليم والتهذيب ، مع أن الذين يتعلمون منهم ويسيرون إلى آخر درجات التعليم ينبعون نبوغا مدهشا ويثبتون بأعمالهم أنهم حليقون بكل عناية . وأى نفقة مهما كثرت فإنها تؤتى أكلها وتعقب فوائد سارة ثابتة وان كانت ميزانية الدولة تضيق عن أن تتسع لإرضاء الكل فى آن واحد .

وبجانب الفلاحين توجد طوائف العمال المتعطلين فى المدن والعواصم وهم فى حالة تستدعى العطف عليهم ، وفيهم المتعلمون تعليما كاملا أو ناقصا . ثم تأتى طائفة الموظفين وهؤلاء لا يمكن الاستغناء عنهم لازدياد مهام الدولة ولأن الوظائف الفنية والنظامية والخارجة عن الهيأة لا زيادة فيها ولا سبيل لحذف شىء منها ، فلم يبق سوى الوظائف الادارية والكتابية ، فهذه يمكن الاستغناء عن قسم منها عند ما يبلغ الموظف الزائد عن الحاجة سن الإحالة على المعاش . وهذا عمل يدل على التنور والعدل لأنه يمكن من استخدام الذين لم يبلغوا السن فى الوظائف الجديدة التى يحتاجها الإصلاح .

وكل ناظر فى إصلاح حال الفلاحين والعمال والموظفين لا يمكنه أن يغفل الحالة الاقتصادية العالمية ، فان الأزمة بل الأزمات التى سببتها الحرب العالمية أدت الى الكساد

والغلاء وفقد قيمة الحاجات لهبوط النقد وعدم وجود البضائع ، أو ارتفاع أثمانها ارتفاعا مدهشا . وقد عالجت الحكومة هذه الحالة بالتسعير الجبرى تخففت من وطأة الغلاء ومن أطماع المتجرين والمحتكرين الذين يريدون أن يصلوا إلى الثراء بأقرب طريق وأسرع فرصة . وقد تعطلت بسبب أزمات الحرب طوائف بأسرها كطائفة المعمار وفيها البناءون والمقا والنجارون والحدادون وعمال الأسمنت المسلح والبياض والزجاج والبلاط والأثاث. وارتفعت أثمان بعض الحاجيات خصوصا الحديد والخشب والأسمنت والزجاج ارتفاعا فاحشا ، كما ارتفعت أشياء بالتبعية كالصلب وغيره من المعادن تبعا لارتفاع الذهب .

ولا يفوت عن ذهننا ونحن نعالج هذه الناحية المهمة أن الانتعاش الاقتصادى الذى حدث فى العالم قبل الحرب (سنة ١٩٣٨) مباشرة إنما كان سببه نجاح الصناعات ورواجها . ومصر وإن كانت دخلت مضمار الصناعة منذ ثلاثين أو أربعين عاما إلا أنها لا تزال بلادا زراعية عمد معظم أهلها فى أرزاقهم ورواجهم الى الزراعة ومنتجات الأرض ، ولهذا لم ينلها من الانتعاش الاقتصادى الناشئ عن رواج الصناعات إلا جزء يسير . وقد زاد المال المتداول حتى بلغ خمسة وسبعين مليونا من أوراق النقد وإن يكن فى سنة ١٩٣٨ لم يتجاوز عدة ملايين ولا يزال إيراد مكان مصر فى السنة مائة وثمانين مليونا يخص الفرد منها حوالى أحد عشر جنيها فى العام ، بينما توجد بلاد صناعية تبلغ فيها حصة الفرد نحوا من مائة جنيه بقطع النظر عن الاختلاف فى عدد السكان أو مصدر الثروة ، فكأن مستوى الحياة عند الفرد المصرى لا يبلغ أكثر من عشر ما يبلغه عند الأمم القوية الناجحة . وإذا أضفنا إلى ذلك أن الأحد عشر جنيها لا تصيب كل فرد بانتظام ومساواة ، بل قد يبلغ ثلث السكان أو ربعهم معظم الإيراد فيحدث أن يكون إيراد أحدهم بضعة آلاف وبضعة ملايين يكون إيرادهم متراوحا بين ثلاثة جنيهات أو أربعة ، وقد ينحدر إلى أقل من ذلك. ومن أهم مصادر الثروة فى بلاد أوروبا وبعض بلاد الشرق — كتركيا — ضريبة التركات التى لم تفز بالنجاح فى مصر إلى الآن مع أن التفكير قد شملها منذ بضع سنين ، وكانت خليقة بالعناية التى لحقت غيرها من الضرائب كضريبة التمغة . وضريبة ثالثة واجبة الفرض وهى الضريبة على الدخل ، وقد رأينا أن بريطانيا العظمى قد توسعت فى هذه الضريبة توسعا مثمرا حتى صار أصحاب رءوس الأموال والإيرادات الضخمة لا يستولون إلا على شلن وستة بنسات من الجنيه الواحد . وهذا شىء غريب بالطبع ، ولكن شذوذ حالة الحرب قد أدى إليه . نعم ان ضريبة التركات

وضريبة الايرادات تسوء كثيرا من الملاك وأصحاب رؤوس الأموال ، ولكنها فى الوقت نفسه تشمل المصارف والشركات الكبرى التى استفادت فوائد جمة منذ عشرات السنين ، فليس من الصعب عليها أن تتحمل الآن بعض النفقات فى سبيل معونة مصر . لأنه لولا مصر وأرض مصر وشعب مصر ما تمكنت تلك الشركات والمصارف أن تربح الملايين العديدة فى كل عام وتوزع على أعضائها إيرادا ضخما ضخما وهم وراء البحار فيستمتعون بأطايب الحياة ، فلا بأس أن يدفعوا شيئا ولو من قبيل الزكاة عن حياتهم وأموالهم ، ولو طبقت الحكومة قانون التركات على بضعة نفر ممن توفوا فى مصر فى العشر سنوات الأخيرة لدخل إلى خزانتها عشرة ملايين من الجنيهات على أقل تقدير . وهو مبلغ لا يستهان به فى تخفيف الأزمة الحالية .

ومنذ بضع سنين نشر الدكتور كليلاند رئيس قسم الخدمة العامة بالجامعة الأمريكية بمصر كتابا اسمه سكان مصر وحلل فيه المسألة الاقتصادية بالنسبة الى المقيمين فى وادى النيل وبالنظر الى تكاثر النسل ، فان سكان هذا الوادى الذين كان عددهم عشرة ملايين منذ أربعين عاما صاروا الآن ثمانية عشر أو تسعة عشر مليونا (١٩٣٧) وهم فى سنة ١٩٤٧ موعد التعداد المقبل سيبلغون عشرين أو اثنين وعشرين مليونا ، وحياة الأمم ليست كحياة الأفراد يجب أن يعمل حساب المستقبل فيها أكثر من عمل حساب الحاضر . فيجب تضافر الأمة والحكومة على فتح أبواب العمل والرزق فى وجه كل فرد من أفراد الأمة ، وإزالة العلو والمبالغة فى الفوارق التى ينتج منها الاضطراب الاجتماعى وخلاف الطبقات بسبب التزاحم والتنازع . نعم إن التزاحم والتناحر موجودان فى الطبيعة والاجتماع . ولكن واجب قادة الأمم تخفيف وطأتهما ومقاومة الإغراق فيهما حفظا للوحدة وحرصا على حياة المجتمع .

وفى جميع الكتب المنزلة حض وحث ونصح صريح بالتعاون والمساعدة . ففى القرآن الكريم يوصف من أحيا نفسا واحدة بأنه أحيا الناس جميعا ، ومن قتل نفسا واحدة كأنه أمات الناس جميعا ، وكذلك جاء دين عيسى بالسماح والإحسان والصدقة والأخذ بيد الفقير والضعيف وأوصى بحسن معاملة اليتيم والسائل . كما أوصى القرآن الكريم بعده بتسعمائة سنة . أما الدين الإسرائيلى ففيه نصوص صريحة على ألسنة أنبيائه وملوكه . انظر الى ما قاله سيدنا سليمان الحكيم الذى كان ملكا وقاضيا ونبيا وفيلسوفا فى مناجاة ربه بشجاعة مأثورة : "اثنين

سألت منك فلا تمنعهما عنى قبل أن أموت : أبعد عنى الباطل والكذب ، لا تعطنى فقرا ولا غنى ، أطعمنى خبز فريضتى لئلا أشبع وأكفر وأقول من هو الرب ، أو لئلا أفتقر وأسرق وأتخذ اسم الله باطلا " .

فهو يأبى الغنى الكثير لأنه يبطر الإنسان كما هو مشاهد بين ظهرانينا حتى إن أصحاب الغنى الكثير لم يبطروا فحسب ، بل أعرضوا عن حالة المجتمع بينما كان رجل اسرائيلى انجليزى هو المستر " فينى " المتوفى أخيرا فى جنوب أفريقا يتبرع للجمعيات الإسلامية فى الاسكندرية البلد الذى ولد فيه ورزق فيه رزقا واسعا بعشرات ألوف الجنيهات كما قيل عنه بلسان رئيس جمعية المواساة الإسلامية .

ورجل أجنبى آخر هو المحسن الكبير المسيو تيودور كوتسيكا الذى لا يترك فرصة تمر إلا ويجود بآلاف الجنيهات فى سبيل الخير .

قيل إن الأزمة الاقتصادية تنتاب مصر فى كل سبع سنوات مرة ، وكان أولها فى العصر الحديث فى سنة ١٩٠٧ وقد امتدت هذه الأزمة إلى سنة ١٩١٤ عندما حدثت الحرب العالمية كان يسر ورخاء بسبب ابتعاد مصر عن ميادين القتال ، ثم بدأت أزمة فى سنة ١٩٢١ أكلت الأخضر واليابس وامتدت إلى سنة ١٩٢٨ ، ثم ضيقت الخناق على مصر وكان من أهم أعراضها شىء جديد لم تره مصر من قبل وهو العطل عن العمل . وكانت بعض دول أوربا قد اتخذت خططا لمحاربة العطل . وابتدأ ميزان الحياة يخل فى العالم لظهور مبادئ جديدة فى سياسة الحكم بين إيثار الفرد واستئثاره ، وكادت حرية الفرد تفنى بين المذهبين ، فالأعمال التى كانت حرية الفرد فيها مضمونة مكفولة أصابتها علة العطل والكساد الصناعى والاقتصادى والممالك التى كانت فيها حرية الفرد مخنوقة ، ضاع فيها مع حقوقه ضياعا تاما . وقد تأثرت مصر بالحالتين بسبب اتصالها المباشر والمستمر بالعالم الأوربى والأمريكى ، ولأن الحالة الاقتصادية كالحجر الذى تلقى به وسط بركة ماء ليخلق موجات مستديرة ، تتسع حتى تصل إلى أقصى البركة ولا يحدها إلا الدفة أو الشاطئ . وكانت مصر داخل حدود هذه البركة أو البحيرة فامتدت إليها الأمواج .

وقد أثبت الباحثون العمليون أن الحالة الاقتصادية تعالج قبل استفحالها لئلا تصير داء مزمنا يستعصى على المصلحين علاجه . ومما لفت انظار العالم منذ بضع سنين ، أن علة العطل لم تشمل أصحاب الصناعات اليدوية وحدهم ، بل شملت أصحاب الأعمال بعقولهم كالموظفين والموسيقيين والمؤلفين والمحررين والمحامين والأطباء والمهندسين ، حتى بلغوا

فى فرنسا وحدها عشرين ألفا، أى حوالى النصف من مجموعهم، و بلغوا فى بعض بلاد أوربا الشرقية مائتى ألف من ستماية ألف ، أى الثلث كما هى الحاصل فى فرنسا . وقد علمنا أن كثيرا من الأطباء فى أنحاء العالم يعانون أحوالا شديدة من العطل مع شدة الحاجة إليهم ، وذلك مع وفرة المرضى فى كل مكان . وانتشار الأدواء والعلل بسبب الحياة الاجتماعية ، ولكن الأطباء المنفردين قد تعطلوا بسبب مزاحمة العيادات المجانية التى لجأ اليها معظم الأهالى بسبب فعل الأزمة واستمرارها ، وفى كل من فرنسا و بريطانيا قوانين تلزم أهل الخط بعلاج مرضاه ، والقرية بعلاج مرضاها ، وصاحب العمل أو المصنع بمعونة عماله وأهلهم فى حالات المرض بالعلاج وتوفير الأدوية والأغذية . ولكن فى مصر لم تشرع أمثال هذه القوانين ولم تنفذ إلا فى أحوال خاصة كالوحدات الصحية فى القرى . وفى بعض المدارس ، وان يكن أثرها غير ظاهر . وقد رأينا فى مصر وفى أوربا بعض المنتسبين لصناعة الطب يتهمون إن حقا و إن باطلا بالتساهل مع المدنيين فى صرف تذاكر المخدرات باسم التداوى من التى كانت هى الداء .

ولا بد أن يكون للأزمة الطبية دخل فى هذه المسألة الأليمة ، فان الفاقة تدفع بالرجل الطيب وصاحب العلم والغنى لارتكاب المنكرات كما قال سيدنا سليمان الحكيم وهو كما قلنا ملك ونبى ، وملك سليمان يضرب به المثل فى القرآن والتوراة ، فقد كان له سلطان دينى ودنيوى على الريح والجن والانس والحيوان . ومع كل ذلك النفوذ الهائل قال لربه فى المناجاة : " لا تفقرنى فاسرق واتخذ اسم الله باطلا " وقال الامام على كرم الله وجهه : " لو كان الفقر رجلا لقتلته " ومن دعوات سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم " نعوذ بك من الكفر والفقر وعذاب القبر " ... ...